

1 July 2016
Arabic
Original: English*

الاجتماع السادس والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية
المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا
أديس أبابا، ١٩-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت**
الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي
على مكافحة الاتجار بالمخدرات

الحالة الراهنة فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي ودون الإقليمي
على مكافحة الاتجار بالمخدرات

أولاً - مقدمة

١- منذ الاجتماع الخامس والعشرين لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا، الذي عُقد في الجزائر العاصمة في الفترة من ١٤ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) صوغ وتنفيذ برامج من أجل معالجة المشاكل المتصلة بالمخدرات والجريمة المنظمة في أفريقيا. ولا تزال التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أنحاء كثيرة من أفريقيا تتضرر من الاتجار بالأشخاص والاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية. ويتفاقم هذا الوضع من جراء عوامل أخرى تشمل الحروب، والنزاعات داخل الدول، وتبعات الانتفاضات في شمال أفريقيا، ومواطن الضعف في النظم الاجتماعية ونظم العدالة الجنائية، والفساد، ومحدودية الفرص أمام الشباب، والتفاوت في مستويات الدخل، وجميعها أمور تتيح فرصة كبيرة لأنشطة

* هذه الوثيقة متاحة بالإنكليزية والعربية والفرنسية فقط، وهي لغات عمل هذه الهيئة الفرعية.

** UNODC/HONLAF/26/1.



عصابات الجريمة المنظّمة في المنطقة. وعلاوة على ذلك، أخذت الشبكات الدولية للاتجار بالمخدرات، في السنوات القليلة الماضية، تستغل أفريقيا بقدر متزايد في إعادة شحن المخدرات غير المشروعة وتكديس مخزونها على نطاق كبير. وقد أثبتت هذه الشبكات غير المشروعة أنها تتميز بقدر كبير جداً من المرونة والابتكار في عملياتها الإنتاجية والتوزيعية.

ثانياً - المبادرات على نطاق أفريقيا

٢ - واصل المكتب دعم تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧. ودأب المكتب على تقديم المساعدة التقنية إلى دول الاتحاد الأفريقي في المجالات المشمولة بخطة عمل الاتحاد، كما هو موضح بالتفصيل في الأقسام الثالث إلى السابع أدناه. وفي عام ٢٠١٦، تطلق ثلاثة مكاتب إقليمية برامج إقليمية جديدة لتوجيه عملها في المنطقة التي تعمل فيها، وهذه المكاتب هي المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمالي أفريقيا الذي أطلق برنامجه في أيار/مايو، والمكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والمكتب الإقليمي لغرب أفريقيا ووسطها، اللذان سيطلقان برنامجيهما في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر على التوالي. وتُعدُّ هذه البرامج الإقليمية بمثابة إطار للأنشطة الإقليمية والوطنية، وهي تعزّز التعاون على مكافحة الاتجار بالمخدرات.

ثالثاً - غرب أفريقيا

٣ - في غرب أفريقيا، لوحظ تزايد مثير للقلق في زراعة القنب من حيث مساحة الرقعة الزراعية وعمليات التعبئة. وفي أيار/مايو ٢٠١٦، ضبط المكتب المركزي لمكافحة المخدرات في مالي ٢,٧ كيلوغرام من عشبة القنب التي كان منشؤها غانا ونُقلت عبر بوركينافاسو. وفي الشهر نفسه، ضبط جهاز الشرطة في غانا ١ ٠٠٠ كيلوغرام من عشبة القنب في طريقها إلى نيجيريا.

٤ - ويواصل المحرمون في نيجيريا الاتجار بالقنب إلى الصين في المقام الأول (ولا سيما غوانغزو)، وهو ما تؤكد الضبطيات التي نُفذت في مطار لاغوس الدولي. وضبطت فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في لاغوس ما مجموعه ١٧١ كيلوغراماً من القنب في عام ٢٠١٥. كما ضبط ما مجموعه ٤,٢ كيلوغرامات من القنب منذ بداية عام ٢٠١٦، منها كمية قدرها ١,١٢ كيلوغرام كانت في طريقها إلى الصين، وكمية قدرها ٣,٠٨ كيلوغرامات إلى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

- ٥- وعلاوة على ذلك، في عام ٢٠١٥، ضبطت فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات العاملة في مطار كوتوكو الدولي في أكرا ٢٧٧ كيلوغراماً من القنب كانت في طريقها إلى المملكة المتحدة.
- ٦- ومنذ عام ٢٠١٥، لم يحصل في غرب أفريقيا سوى عدد قليل من ضبطيات الهيروين. ففي عام ٢٠١٥، ضبط الجهاز الوطني لإنفاذ قوانين المخدرات في نيجيريا ٥١,٠١ كيلوغراماً من الهيروين في عشر ضبطيات؛ كان منشأ الهيروين في ست حالات منها باكستان وكان في طريقه إلى نيجيريا، في حين كان في الأربع ضبطيات الأخرى في طريقه من نيجيريا إلى إسبانيا وإيطاليا والصين. وفي عام ٢٠١٥، ضبطت فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في أكرا ١٠,٣٦ كيلوغرامات من الهيروين، في حين ضبطت نظيرتها في كوتونو ٢٣,٨ كيلوغراماً. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن اعتراض تلك الكميات من المخدرات جاء نتيجة للتعرف على سعاة مسافرين جواً، حاولوا نقل المخدرات بابتلاعها أو بإخفائها في الأمتعة. كما اكتشفت المخدرات بين البضائع المشحونة جواً.
- ٧- وما زال الاتجار بالكوكايين يمثل شاغلاً رئيسياً في غرب أفريقيا. فقد تطورت طرائق النقل الرئيسية وصولاً إلى استخدام الموجودات المنقولة جواً (بما في ذلك السعاة والطرود)، وهو اتجاه من المرجح أنه يعزى إلى زيادة عدد الرحلات الجوية بين أمريكا الجنوبية وغرب أفريقيا.
- ٨- ووفقاً لقاعدة بيانات "ضبطيات المخدرات غير المشروعة ذات الصلة بالمطارات الأوروبية"، شهدت المطارات الأوروبية ٣٣ حالة اعتقال متعلقة بالكوكايين، ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ ونهاية أيار/مايو ٢٠١٦، فيما يتصل بالرحلات القادمة من غرب أفريقيا ووسطها، وضُبط ما مجموعه ٤٨ كيلوغراماً من الكوكايين تقريباً. ووفقاً لقاعدة البيانات نفسها، كان جميع السعاة من مواطني نيجيريا، باستثناء ساع واحد من كوت ديفوار. وكان ٢٩ من أصل ٣٣ من السعاة قادمين من نيجيريا، وكان ١٥ منهم قادمين من مطار أبوجا. أمّا بقية السعاة فكانوا قادمين من بنن وكوت ديفوار والكاميرون.
- ٩- وما زالت كابو فيردي تُستغل كمركز لجماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والضالعة في الاتجار بالكوكايين. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، ضبطت الشرطة وحرس السواحل في كابو فيردي ما يقرب من ٣٠٠ كيلوغرام من الكوكايين في عرض البحر القادمة من البرازيل في طريقها إلى كابو فيردي.
- ١٠- ويبدو أن غانا بلد عبور مهم لكوكايين أمريكا اللاتينية المتجه إلى أوروبا. وفي ٤ آذار/مارس ٢٠١٥، ضبطت سلطات دولة بوليفيا المتعددة القوميات والجهاز الوطني المعني

بالجرم في المملكة المتحدة ٥ ٨٠٠ كيلوغرام من الكوكايين قرب سانتا كروز. واستناداً إلى خريطة طريق الحاوية، كانت المخدرات في طريقها إلى بور كينا فاسو عبر ميناء تيمبا بغانا، وإن كانت السلطات الغانية تعتقد أنه كان من المفترض إعادة تعبئة المخدرات وشحنها إلى أوروبا من غانا. ويُعتقد أن الهدف من خريطة طريق الحاوية كان خداع السلطات. ووفقاً لوثائق المحاكم البوليفية، كانت المخدرات مخبأة في ٨٤٠ كيساً من الأسمدة. وفيما يتعلق بهذه الضبطية، اعتُقل مواطن من إكوادور في دولة بوليفيا المتعددة القوميات، وكذلك ثلاثة غانيين في غانا، أُفرج عنهم بكفالة منذئذ. وفي عام ٢٠١٥، أُلقي القبض في دولة بوليفيا المتعددة القوميات على مواطنين اثنين من غانا، أحدهما موظف سابق في شعبة الجمارك التابعة لسلطة الضرائب في غانا، بتهمة محاولة تسهيل شحن ٥ ٨٨٠ كيلوغراماً من الكوكايين من دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى بور كينا فاسو.

١١ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، ضبطت السلطات البوليفية ٨ أطنان من الكوكايين متجهة إلى كوت ديفوار، وشكلت هذه الضبطية إحدى أكبر ضبطيات الكوكايين المسجلة المرتبطة بغرب أفريقيا. وقد تعاونت على الإعداد لهذه الشحنة الضخمة ثلاث من عصابات المخدرات الكولومبية وتنظيم إجرامي غاني وعصابة مخدرات بوليفية.

١٢ - والترامادول مسكّنٌ شبه أفيوني غير خاضع للمراقبة الدولية في الوقت الراهن، وكثيراً ما يوصف للاستخدام بعد العمليات الجراحية. وقد شهد تعاطي الترامادول زيادة كبيرة، ولا سيما في منطقة الساحل. ففي عام ٢٠١٥، ضبطت الوحدة المشتركة لمراقبة الموانئ في كوتونو ١ ٢٣٤ صندوقاً كبيراً من الترامادول، في حين ضُبط ٨٩٣ ٨٢٤ قرصاً من هذا العقار في النيجر في نفس العام.

١٣ - ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ظهرت أدلة متزايدة على تعاطي المنشطات الأمفيتامينية وإنتاجها في غرب أفريقيا. ففي أيار/مايو ٢٠١٥، فكّكت السلطات النيجيرية مصنعين غير قانونيين يُستخدمان في إنتاج الميثامفيتامين في ولاية أنامبرا. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، عُثر في أسابا بولاية دلتا على أول مختبر عملاق لإنتاج الميثامفيتامين، بقدرته إنتاجية تبلغ ٤ ٠٠٠ كيلوغرام من الميثامفيتامين في دورة الإنتاج الواحدة. وقد اعتقلت السلطات المواطنين المكسيكيين الأربعة الذين كانوا يشغلون هذا المختبر. وكشفت التحقيقات بشأن ضبط جميع المختبرات أن تنظيمات الاتجار بالمخدرات من المكسيك وأمريكا الجنوبية ضالعة في تجارة الميثامفيتامين النيجيرية. كما ربطت التحقيقات بين هذه المختبرات والجماعات الإجرامية التي تزاوّل نشاطها في مطارات نيجيريا وعن طريقها، حيث تُستخدم المطارات النيجيرية في تهريب الميثامفيتامين إلى البلدان الآسيوية وإلى جنوب أفريقيا.

١٤- وخلال الربع الأول من عام ٢٠١٦، نفذت السلطات النيجيرية ضبطين بلغ مجموع كميتهما قرابة ٣٠ كيلوغراماً في مطار لاغوس الدولي. وعلاوة على ذلك، اعترض الجهاز الوطني لإنفاذ قوانين المخدرات ٣١٠ كيلوغرامات من الإيفيدرين في طريقها إلى جنوب أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ في ميناء أبابا البحري في لاغوس. وفي عام ٢٠١٥، ضبط الجهاز الوطني لإنفاذ قوانين المخدرات نحو ٢٠٠ كيلوغرام من الميثامفيتامين في مطار مورتالا محمد الدولي، متجهة في المقام الأول إلى جنوب أفريقيا وماليزيا.

١٥- وللمرة الأولى، أفادت بلدان كالسنغال بضبطيات كبيرة من المنشطات الأمفيتامينية. فقد ضبطت السلطات السنغالية ٣٠ كيلوغراماً من الميثامفيتامين في كيديرا بالقرب من الحدود مع مالي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، ثم ٨٢ كيلوغراماً في الشهر التالي. وضبطت سلطات الجمارك السنغالية ما مجموعه ٤١ كيلوغراماً من المنشطات الأمفيتامينية في كيديرا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وفي الحاليتين، كانت المخدرات قادمة من باماكو، مما يوحي بوجود مختبرات لإنتاج الميثامفيتامين في تلك المنطقة.

١٦- وتشير البيانات الرسمية التي قدّمتها وزارة المالية الهندية إلى تصدير نحو ٩,٨ أطنان من الإيفيدرين رسمياً إلى نيجيريا في عام ٢٠١٥، و١,٧٥٠ طن في آذار/مارس ٢٠١٦ للأغراض المشروعة. وقد تكون الجماعات الإجرامية قد سرّبت بعض الإيفيدرين والسودوإيفيدرين المستورد للاستخدام في أغراض مشروعة في نيجيريا لاستخدامه في إنتاج الميثامفيتامين غير المشروع.

١٧- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، شرع المكتب في تنفيذ أنشطة في إطار "مساهمة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل"، المعروفة أيضاً باسم برنامج الساحل، الرامي إلى الإسهام في ركيزتي الأمن والحوكمة من استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل للفترة ٢٠١٣-٢٠١٧، التي وضعت عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٥٦ (٢٠١٢). ويتمثل هدف البرنامج الخاص بالساحل التابع للمكتب في أن تحقّق بلدان منطقة الساحل زيادة واضحة في قدرتها على التصدي للجريمة المنظّمة عبر الوطنية والإرهاب من خلال تيسير الوصول إلى نظم العدالة الجنائية وتعزيز كفاءتها وإخضاعها للمساءلة. ومنذ ذلك الحين، نفذ البرنامج أكثر من ٢٠٠ نشاط واستفاد منه أكثر من ٦٠٠٠ شخص مباشرة، وذلك أساساً في مجالات مراقبة الحدود ومكافحة الفساد وغسل الأموال ومكافحة الاتجار بالبشر ومنع الإرهاب ومراقبة الأسلحة النارية.

١٨- وعلاوة على ذلك، تمكّنت سلطات إنفاذ القانون في مالي وفرنسا العمل المشتركان المعنيتان بالاعتراض في المطارات في نيامي وباماكو (اللتان أنشئتتا من خلال المساعدة التقنية التي

يقدمها المكتب) من زيادة فعالية عملها في ضبط المزيد من المخدرات وإقامة المزيد من الدعاوى القضائية في أعقاب دورات تدريبية متخصصة قدمها المكتب. وكان المسؤولون القائمون على تنفيذ العملية التي حققت رقماً قياسياً بضغط كمية قدرها ٢,٧ طن من القنب في باماكو (في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٦) ممن تلقوا تدريباً متخصصاً على يد المكتب، وفر لهم مهارات منهجية حاسمة الأهمية حسبما أفاد به رئيس فرقة مكافحة المخدرات في جهاز شرطة مالي.

١٩- ودعم المكتب في عام ٢٠١٢ الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) في إنشاء "شبكة غرب أفريقيا للسلطات المركزية والمدعين العامين لمكافحة الجريمة المنظمة". ومنذ ذلك الحين، عقدت الشبكة خمسة اجتماعات عامة في كوت ديفوار (أيار/مايو ٢٠١٣)، وكابو فيردي (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)، وبوركينا فاسو (أيار/مايو ٢٠١٤)، وغانا (آذار/مارس ٢٠١٥)، ونيجيريا (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥). وعُقد اجتماع وزاري مباشرة قبل الاجتماع العام الرابع في غانا، اعتمد فيه وزراء العدل في الدول الحاضرة ميثاق الشبكة ونظامها الأساسي ووقوعهما. ونُظمت أيضاً تسعة برامج تدريب وطنية للقضاة وضباط الشرطة القضائية عن التعاون الدولي في المسائل الجنائية. وتجمع الشبكة بين المدعين العامين والسلطات المركزية من أجل تبادل الأفكار والخبرات وأفضل الممارسات والمشاركة في أنشطة تدريبية مشتركة. ويستفيد الأعضاء أيضاً من التدريب الذي يقدمه خبراء من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والخبرات التي يعرضونها. وقد طرأ تحسن ملحوظ على طريقة تعامل البلدان المشاركة في الشبكة مع طلبات التعاون الدولي، سواءً فيما بينها أو مع البلدان الواقعة خارج المنطقة الفرعية.

٢٠- ولدى البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات، الذي يتشارك في تنفيذه المكتب والمنظمة العالمية للجمارك، حالياً مواقع لتنفيذ المشاريع في أفريقيا وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، وكذلك في آسيا الوسطى وجنوب آسيا. والعنصر الجوهرى في هذه المبادرة هو إنشاء وحدات مشتركة بين الأجهزة لمراقبة الموانئ، تضم الجمارك والشرطة وأجهزة أخرى مثل الدرك وأجهزة إنفاذ قوانين المخدرات. وتتلقى هذه الأفرقة تدريباً على تحليل المخاطر وتحديد السمات وتفتيش الحاويات، وكذلك تدريباً متقدماً متخصصاً. كما تُزوّد هذه الأفرقة بطائفة متنوعة من المعدات والتكنولوجيات، بما في ذلك برامجية "كونتينر كوم" (Container COMM)، وهي نظام لتبادل الرسائل الآمنة يتيح لوحات مراقبة الحاويات في جميع أنحاء العالم تبادل المعلومات الاستخباراتية وغيرها من المعلومات آتياً. وفي عام ٢٠١٥، ضبطت الوحدات التي دربها البرنامج المذكور ٢١,٦ مليون سيجارة مزيفة في غانا و٣٤,٧ كيلوغراماً من الكوكايين في بنن، مما يدل على استمرار نجاح البرنامج من حيث المضبوطات

الفعالية. كما ضبطت الوحدة التي دربها البرنامج في توغو ٦٩٤ ٣٦ عبوة من الأدوية المزيفة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وأيار/مايو ٢٠١٦. وتمثّل الاستراتيجية الخاصة بالفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ فيما يلي: (أ) زيادة مستوى الدعم المقدم بالاستعانة بالموجّهين إلى الوحدات القائمة في بنن وتوغو والسنغال وغانا؛ و(ب) تعزيز تبادل المعلومات والتعاون بين غرب أفريقيا وبلدان المنشأ من خلال عمليات مخطّط لها؛ و(ج) تقديم التدريب المتخصّص في المجالات التي تبعث على القلق بوجه خاص، مثل مراقبة السلائف؛ و(د) قطع أشواط كبيرة في إطلاق البرنامج في ميناء أبيدجان؛ و(هـ) استكشاف فرص توسيع نطاق البرنامج ليشمل موانئ رئيسية أخرى في غرب أفريقيا، منها لاغوس وكوناكري ومونروفيا، فضلاً عن دوالا وبوانت نوار في وسط أفريقيا. وتجري حالياً مناقشات بشأن إنشاء وحدة مشتركة لمراقبة الموانئ في أحد الموانئ الجافة في باماكو. وسيحرص المكتب على تنسيق أنشطته مع أنشطة الجهات المانحة الأخرى والشركاء الآخرين في تقديم المساعدة التقنية.

٢١- وواصل المكتب تقديم المساعدة التقنية إلى مختلف الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من خلال برنامجها العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب. ويهدف البرنامج العالمي إلى تعزيز الأطر الوطنية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي عام ٢٠١٥، أنشأ البرنامج العالمي برنامجاً رئيسياً لتدريب المدربين في ميدان التحقيقات المالية، بهدف تحديد مجموعة من الأخصائيين الممارسين في مجال إنفاذ القانون ليقوموا بتدريب غيرهم باستخدام حزمة مواد تدريبية موحّدة بشأن تقنيات التحقيقات المالية. ويُنفذ البرنامج بالشراكة مع مؤسسات التدريب ذات الصلة (الشرطة، وقوات الدرك، وسلطات الضرائب، والقضاء، والأجهزة المتخصّصة، وغيرها من المؤسسات) ومع وحدات الاستخبارات المالية في البلدان المستفيدة. وقد اكتمل تنفيذ البرنامج في بنن والسنغال وغانا وكوت ديفوار ومالي، بتحديد ما مجموعه ٥٢ مدرّباً، كرروا حتى الآن التدريب الذي تلقوه على نحو شمل أكثر من ٩٠٠ من الأخصائيين الممارسين، كما نظّموا أنفسهم في شبكات. وتوغو والنيجر ونيجيريا هي البلدان التالية على قائمة المستفيدين من الدورة التدريبية. وبالإضافة إلى ذلك، سيُجري البرنامج العالمي في عام ٢٠١٦ زيارات متابعة بهدف التيقن مما إذا كان التدريب قد أُدمج في المقرّرات الدراسية في معاهد التدريب الوطنية.

٢٢- ودعمًا لخطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتصدّي لتنامي مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدّرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدّرات في غرب أفريقيا، تواصل ثلاث وكالات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وهي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات

والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا/إدارة الشؤون السياسية، وإدارة عمليات حفظ السلام، بالإضافة إلى المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، تنفيذ أنشطة في إطار مشروع مبادرة ساحل غرب أفريقيا، التي تستهدف حالياً خمسة بلدان خارجة من نزاعات في غرب أفريقيا، وهي سيراليون وكوت ديفوار وغينيا وغينيا-بيساو وليبيريا. ويتمحور المشروع حول تأسيس وحدات مكافحة الجريمة عبر الوطنية وتشغيلها بكامل طاقتها في البلدان المنفذة وحول تعزيز التعاون الإقليمي.

٢٣- وتعمل وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في سيراليون بكامل طاقتها، وسجّلت عملياتها نتائج جيّدة للغاية حتى الآن. ومنذ إنشاء الوحدة في آب/أغسطس ٢٠١٠، اضطلعت بالتحقيق في ٤٩١ قضية، أسفرت عن ملاحقة ٣١٧ مجرماً وضبط ٥٩٢ ٢٠ طناً من الماريوانا و١٢ ٦٦٥ طناً من الحشيش و١٤٢ كيلوغراماً من الكوكايين و٣ كيلوغرامات من الهيروين. وتنفذ الوحدة عمليات منتظمة في المناطق المعرضة للخطر، ولديها حضور جيّد في البلد، وحتى في البحر. وشاركت الوحدة في عدّة تحقيقات دولية بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية واطلعت بعمليات مشتركة وتبادلت المعلومات الاستخباراتية مع نظيرتها في ليبيريا. وعززت قدرات الوحدة وإمكانياتها العملية بدعمها على الصعيدين اللوجستي والعملي، وبعقد سلسلة من دورات التدريب المتخصصة العملية، وكذلك من خلال دعم الممارسات المتعلقة بالتحري الموقعي للقضايا والقيام بعمليات موقعية. وفي إطار مشروع مبادرة ساحل غرب أفريقيا، يجري حالياً العمل على تشييد مرافق مقرّ الوحدة الرئيسي، ويُستهدف تجهيز المبنى ليكون جاهزاً للتشغيل بحلول نهاية العام.

٢٤- وتعمل وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في ليبيريا بكامل طاقتها، وأحرزت عملياتها نتائج مشجّعة. ومنذ إنشاء الوحدة في حزيران/يونيه ٢٠١١، بلغ عدد القضايا الجنائية التي شاركت في التحقيقات بشأنها أو اضطلعت بها بمفردها ٥٩ قضية، أسفرت عن ملاحقة ٥٩ شخصاً وضبط ٥٠٠ كيلوغرام من القنب و١ ٤٩٦ غراماً من الكوكايين و٧ ٤٠٠ غرام من الهيروين. واطلعت بتنفيذ حزمة شاملة من أنشطة بناء القدرات، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللوجستي والعملي.

٢٥- ونفذت وحدتا مكافحة الجريمة عبر الوطنية في سيراليون وليبيريا عمليات مشتركة وتبادلتا المعلومات الاستخباراتية. وأجريت عدة عمليات مشتركة تحت رعاية الإنتربول، وجرى تبادل المعلومات الاستخباراتية مع أجهزة إنفاذ القانون في كوت ديفوار.

٢٦- وبدأ تشغيل وحدة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية في غينيا-بيساو في حزيران/يونيه ٢٠١١. ومنذ ذلك الحين، تجري الوحدة تحقيقات استباقية مستندة إلى المعلومات الاستخباراتية (أسلوب العمل الشرطي بالاسترشاد بالاستخبارات) بالشراكة مع الشرطة القضائية، مما أسفر عن التحقيق في ٥٠ قضية متعلقة بالاتجار بالمخدرات وملاحقة ٦٣ شخصاً وضبط ٣٦,٢٦٥ كيلوغراماً من الكوكايين و٢١٦,٩٦٦ كيلوغراماً من الماريوانا.

٢٧- وقد قدّم المكتب دعماً عملياً ولوجستياً قوياً للوحدة، في شكل مركبات، ومعدات خاصة بالشرطة، وتكنولوجيا المعلومات، ومعدات الاتصالات، والوقود، وغير ذلك. ووفّرت عدة أنشطة تدريب متخصصة بالشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا-بيساو. وفي إطار مشروع مبادرة ساحل غرب أفريقيا، دعم المكتب تجهيز مختبر التحليل الجنائي والمخدرات التابع للشرطة في بيساو، الذي تستخدمه جميع أجهزة إنفاذ القانون في البلد. وفي الوقت الراهن، يدعم المكتب تحديد مقر الوحدة الرئيسي في بيساو، وتجهيز محطتي/موقعي الشرطة القضائية في كاتيو وبوباك.

٢٨- وفي كوت ديفوار، وقّعت السلطات الوطنية مذكرة تفاهم/مرسوماً لإنشاء وحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وقد عُيّن رئيس الوحدة ونائبه، ومع توافر دعم قوي من عملية الأمم المتحدة، في كوت ديفوار وشرطة الأمم المتحدة، يؤمل أن تبدأ مرحلة إنشاء الوحدة بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

٢٩- ونتيجة لأزمة الإيبولا، والافتقار إلى الأموال اللازمة، لم يُحرز أيُّ تقدّم في غينيا في عام ٢٠١٥. ومع ذلك، واستناداً إلى بعثة التقييم التي أوفدها الشركاء في مبادرة ساحل غرب أفريقيا والتقرير ذي الصلة الذي أقرته السلطات الوطنية، صيغت مذكرة تفاهم بشأن إنشاء وحدة مكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية في غينيا، وسوف يبدأ التنفيذ فور توافر التمويل.

٣٠- وينفّذ المكتب مشروع التخاطب بين المطارات، الذي أُطلق في عام ٢٠١٠ بغية إنشاء قنوات اتصال آني بشأن العمليات بين المطارات الدولية في أفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية، بالشراكة مع المنظّمة العالمية للجمارك والإنتربول. والهدف العام من المشروع، الذي يمولّه الاتحاد الأوروبي وتشارك في تمويله كندا والنرويج والولايات المتحدة واليابان، هو تعزيز القدرات في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات وغيره من الأنشطة غير المشروعة في ٣٠ مطاراً دولياً مختاراً من خلال إنشاء فرق عمل مشتركة بين الأجهزة (الشرطة والجمارك ودائرة الهجرة) معنية بالاعتراض في المطارات. ويجري وصل فرق العمل المشتركة بقواعد البيانات وشبكات الاتصالات الدولية المعنية بإنفاذ القانون (نظام اتصالات شبكة الإنفاذ الجمركي

الخاص بالمنظمة العالمية للجمارك ومنظومة الاتصالات الشرطية العالمية الخاصة بالإنتربول (I-24/7)، الأمر الذي يمكنها من أن تنقل آتياً إلى المطارات الدولية الأخرى معلومات عملية تهدف إلى اعتراض الشحنات غير المشروعة. ويعزز المشروع أيضاً تبادل المعلومات الاستخباراتية وغيرها من المعلومات فيما بين الأجهزة على الصعيدين الوطني والدولي، وكذلك اتباع نهج يسترشد بالمعلومات الاستخباراتية في مكافحة الاتجار بالمخدرات.

٣١- ومن حيث الإنجازات، كانت هناك، في حزيران/يونيه ٢٠١٦، ١٢ فرقة عمل مشتركة معنية بالاعتراض في المطارات تمارس عملها في أفريقيا، وذلك في بنن وتوغو والسنغال وغامبيا وغانا وكابو فيردي والكاميرون (دوالا وياوندي) وكوت ديفوار ومالي والنيجر ونيجيريا. وتلقت ثلاث فرق إضافية التدريب ومن المتوقع أن تبدأ عملها في النصف الثاني من عام ٢٠١٦، في إثيوبيا وغينيا-بيساو وكينيا.

٣٢- ومن حيث النتائج والمضبوطات، نُفذت ١٠ عمليات مشتركة: عملية "كوكير" الثالثة والرابعة والخامسة؛ وعملية "فولوسا" بالشراكة مع الإنتربول؛ وعملية "وسترليز" الأولى والثانية والثالثة بالشراكة مع المنظمة العالمية للجمارك؛ وعملية "إيل أفريكين" الأولى والثانية والثالثة بالشراكة مع دائرة الجمارك الفرنسية. وبالإضافة إلى ذلك، نُفذت أربعة برامج لتبادل أفضل الممارسات، وأنشئ فريقان لكلاب التشمّم في السنغال وكابو فيردي. أمّا النتائج من حيث الضبطيات فواعدة للغاية: إذ ضُبط ١٧٦ ١ كيلوغراماً من الكوكايين، و٨٦٣ كيلوغراماً من القنب، و١٤٠ كيلوغراماً من الهيروين، و٧٧٨ كيلوغراماً من الميثامفيتامين.

٣٣- وبمشاركة بلدان أوروبية، تسنّى تحسين إحكام الشبكة الرامية إلى تعزيز مراقبة التهريب من مناطق إنتاج الكوكايين إلى مناطق المقصد عن طريق بلدان العبور. وتواصل الاجتماعات السنوية واللجان التوجيهية زيادة التآزر بين الشركاء والمستفيدين بشأن التنفيذ وتحقيق الأهداف.

٣٤- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، بدأ المكتب في تنفيذ المشروع المعنون "دعم خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة المتصلة به وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا". وقدّم المكتب الدعم التقني إلى الجماعة الاقتصادية في إعداد خطة العمل الإقليمية المنقحة الرامية إلى التصدي لتنامي مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في غرب أفريقيا للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠. ودعم المكتب أيضاً الجماعة الاقتصادية عن طريق المشاركة في الاجتماع العاشر للجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بتنسيق أنشطة مراقبة

المخدرات في الدول الأعضاء في الجماعة، المنعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في كوتونو. وفي ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦، أكّدت الدول الأعضاء في الجماعة التزامها بتنفيذ هذا المشروع أثناء الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن مشكلة المخدرات العالمية. وسلّطت الدول الأعضاء في الجماعة الضوء على الجهود المبذولة في مجالات الوقاية والعلاج من المخدرات، ودعت إلى تعزيز التعاون الدولي.

٣٥- وفي إطار البرنامج المشترك بشأن علاج المرهّنين للمخدرات ورعايتهم، دعم المكتب ومنظمة الصحة العالمية السلطات والمؤسسات ذات الصلة في غرب أفريقيا عموماً وفي السنغال خصوصاً في جهودها الرامية إلى إنشاء مرصد وطنية للمخدرات، والمرتبطة بالجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإنشاء شبكة غرب أفريقيا المعنية بالانتشار الوبائي لتعاطي المخدرات.

٣٦- وواصل المكتب تقديم الدعم التقني إلى المركز المتخصص للعلاج من تعاطي المخدرات، الذي افتتح مؤخراً في داكار. والمركز هو أول دائرة متخصصة في تقديم خدمات العلاج من تعاطي المخدرات في غرب أفريقيا يُطلق فيها برنامج للعلاج الدوائي من الاضطرابات الناجمة عن تعاطي شباته الأفيون. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بعد عشرة أشهر من إطلاق البرنامج في شباط/فبراير ٢٠١٥، بلغ مجموع المتقدمين للانتحاق ببرنامج العلاج الصياني بشباته الأفيون ٤٠٥ من متعاطي المخدرات، من بينهم ٢٩ امرأة (٧ في المائة)، قبل منهم ١٠٨ في برنامج العلاج بالميثادون. وقد بدأ تقديم خدمات العلاج الدوائي بالاقتران مع خدمات ترمي إلى علاج الحالات المرضية المصاحبة لتعاطي المخدرات، والوقاية من فيروس الأيدز ورعاية المصابين به، والحد من الضرر. ويضمّ المركز فريق عمل متعدّد التخصصات، كما أنه على صلة بشبكة من الأخصائيين الاجتماعيين والمتطوعين من المجتمع المحلي، تعمل على وضع أنشطة للتوعية والتدخل لإحالة المحتاجين للعلاج.

٣٧- وفي عام ٢٠١٥، نظّم المكتب دورات لبناء القدرات باستخدام مجموعة المواد التدريبية بشأن العلاج من الارتهان للمخدرات في بنن وتوغو والسنغال وكوت ديفوار، وبلاستعانة بفريق من المدربين الرئيسيين المتفرّغين. وتلقّى التدريب ما مجموعه ٣١٦ أخصائياً مهنيّاً (٢١١ رجلاً و١٠٥ نساء) في غرب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، تلقّى ٤٦ خبيراً إقليمياً (٣٧ رجلاً و٩ نساء) من بنن وتوغو والسنغال وكوت ديفوار، ممن يعملون في ميدان خفض الطلب على المخدرات والحد من المعروض منها، التدريب بنجاح على علاج متعاطي المخدرات ورعايتهم بالاستفادة من خدمات المجتمع المحلي. وأحرز تقدّم فيما

يتعلق بصياغة المبدأ التوجيهي الخاص بالمكتب ومنظمة الصحة العالمية بشأن علاج متعاطي مواد الإدمان ورعايتهم.

٣٨- وقدّم المكتب المساعدة التقنية في إطار خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا خلال الاجتماع العاشر للجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بتنسيق أنشطة مراقبة المخدرات في الدول الأعضاء في الجماعة. وقد نُفذ العديد من الدورات التدريبية والبعثات حتى الآن. وأجرى المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا، بالشراكة مع برنامج منطقة الساحل، دورة تدريبية للمدرّبين في حزيران/يونيه ٢٠١٦ في نيامي، النيجر، بهدف تعزيز الوحدات الميدانية المكلفة بمكافحة الاتجار بالمخدرات على الصعيد الدولي. وساعد الدعم المقدم من المكتب في الوقوف على التحديات الناشئة وعلى السبل الكفيلة بتعجيل تنفيذ الخطة. وستشكّل الثغرات والتحديات الناشئة التي استُبينت أساس صياغة خطة عمل مكافحة المخدرات للفترة ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠. وقد بدأ المكتب أيضاً عملية وضع البرنامج الإقليمي المتكامل الثاني لغرب أفريقيا للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، الذي سيدعم خطة عمل الجماعة الاقتصادية ويكملها ويركّز على العلاقات التي تربط بين الجريمة المنظمة والإرهاب وتؤثر على الإقليم.

٣٩- ولا تزال نيجيريا تواجه مشاكل خطيرة فيما يتعلق بمراقبة الحدود وإدارتها. وبالنظر إلى أنّ نيجيريا هي إحدى الدول المتاخمة لمنطقة الساحل، المعرضة أيضاً لمخاطر أمنية ناشئة عن النزاع المسلح والأنشطة الإرهابية والاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة، فإنّها سوف تستفيد من التحسّن في قدرات إدارة الحدود. ويواجه العديد من بلدان القارة الأفريقية التحدّي المتمثّل في كون حدودها مليئة بالثغرات، وما يترتب على ذلك من مختلف الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية التي تستفيد من ذلك الضعف. وترجع الطفرة التي شهدتها الإرهاب وتمويل الإرهاب في منطقة الساحل، والتي يمكن أن يكون لها أثر عالمي، في جانب كبير منها إلى تيسّر انتقال العناصر الإجرامية عبر الحدود الوطنية الضعيفة دون رقيب.

٤٠- والهدف المنشود هو دعم نيجيريا في مجال مراقبة الحدود من أجل منع الاتجار غير المشروع في المنطقة الجيوسياسية الواقعة في شمال شرق نيجيريا، وهي المنطقة الأكثر تضرراً من التمرد المتواصل. ويسعى المشروع إلى تحقيق هذا الهدف من خلال تدريب موظفي الحدود من أجهزة إنفاذ القانون الرئيسية الخمسة المشاركة في إدارة الحدود البرية ومراقبتها. وسوف يُختار الموظفون الذين سيتلقون التدريب من خمسة مواقع حدودية برية في المنطقة الجيوسياسية الواقعة في شمال شرق البلد (موقعي بيل وسارتي غورين الحدوديين في ولاية أدماوا؛ وموقعي غامبورو وبانكي الحدوديين في ولاية بورنو؛ وموقع تولوتولو الحدودي في

ولاية يوبي، وموقع غمبو الحدودي في ولاية تارابا). وسوف تهدف أنشطة بناء القدرات إلى مساعدة السلطات الوطنية على الالتزام بسيادة القانون وتوفير الدعم المستمر للتحسين من خلال نهج يقوم على الاستعانة بالموجّهين.

٤١ - ويعزّز المشروع أيضاً التعاون فيما بين الأجهزة على الصعيد الداخلي وعبر الحدود، ومن ذلك على سبيل المثال تدريب ٣٥ من موظفي أجهزة إنفاذ القانون من بنن وتشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا على التعاون المتكامل في إدارة القضايا وإحالتها في سياق الجهود المشتركة الرامية لمراقبة الحدود وإدارتها بهدف التصدي للتهديدات الأمنية، بما فيها الإرهاب؛ وكذلك تدريب ٢٠ من المستشارين القانونيين لدى أجهزة إنفاذ القانون والمدّعين العامين بوزارة العدل بشأن التعاون الدولي والمساعدة القانونية المتبادلة وتسليم المطلوبين. ويتوخّى المشروع استخدام هذه التدريبات كأدوات تمكّن من تحسين الجهود الرامية إلى منع الجريمة المنظّمة والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها، وإجراءات تهدف إلى التصدي للتهديدات الأمنية الراهنة واللاحقة.

٤٢ - وتشمل النتائج المتوقعة تعزيز قدرة موظفي أجهزة إنفاذ القانون في مواقع حدودية برية مختارة في المنطقة الجيوسياسية الواقعة في شمال شرق نيجيريا على استخدام الأساليب الحديثة في التحريّ والمراقبة؛ وتعزيز قدرة موظفي أجهزة إنفاذ القانون في مواقع حدودية برية مختارة على تحسين التنسيق والتعاون فيما بين الأجهزة؛ وتعزيز مراقبة الحدود الدولية مع البلدان المجاورة، وتحديداً بنن وتشاد والكاميرون والنيجر. ويجري إعداد مذكرة مفاهيمية تسلط الضوء على التعاون المشترك بين الأجهزة من خلال الوقوف على المجالات المشتركة في التشريعات وولايات الأجهزة وأهدافها، دعماً لصياغة مذكرات تفاهم أساسية أو اتفاقات مماثلة تعزّز التعاون فيما بين الأجهزة ولتوحيد التدابير الرامية إلى تطبيق ضوابط مراقبة الحدود.

٤٣ - وموّل الاتحاد الأوروبي مشروعاً ينفّذه المكتب عنوانه "التصدي للمخدرات والجريمة المنظّمة المتصلة بها في نيجيريا"، وقدم هذا المشروع الدعم للجهات الوطنية النيجيرية ونظيراتها في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية من خلال عدد من الإجراءات. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ونيسان/أبريل ٢٠١٦، يسّر المشروع، بالتعاون مع المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا، عقد منتديين استخباريين إقليميين بشأن الجرائم المتصلة بالمخدرات، شارك فيهما ممثلون من ١١ بلداً من بلدان غرب أفريقيا والبرازيل واليابان. ومنذ بداية عام ٢٠١٥، وفر المشروع عدداً من الدورات التدريبية بهدف بناء القدرات في مجال إنفاذ القانون. فقد نُظّم ما مجموعه ١٤ دورة بشأن الاستخبارات الجنائية، و ١٠ دورات بشأن التحقيقات الجنائية، كُرسّت منها ٥ دورات للمشرّفين على الخطوط الأمامية، وكان من بينها دورتان متقدّمتان للمعلّمين في مجال

إنفاذ القانون؛ ودورتان متقدّمتان بشأن غسل الأموال وعائدات الجريمة؛ ودورتان متقدّمتان بشأن الاستخبارات الجنائية؛ وست دورات تمهيدية بشأن غسل الأموال، وعائدات الجريمة؛ وأربع دورات للإدارة العليا استفاد منها ٤٥ موظفاً معنياً بإنفاذ القانون. واستفاد من تلك الدورات ٨٦٠ موظفاً من ٧ أجهزة مختلفة معنية بإنفاذ القانون في نيجيريا.

٤٤ - وأعدت خمسة تقييمات مواضيعية بشأن مواطن الضعف الجوية والبرية والبحرية، وبشأن السلائف والمؤثرات العقلية، في إطار برنامج تطوير الاستخبارات الاستراتيجية، الذي بدأ في عام ٢٠١٥. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يُعدّ فيها موظفو إنفاذ القانون في نيجيريا تقييمات استراتيجية متعلقة بهذه المسائل. وتلقّى موظفون من خمسة أجهزة (الجهاز الوطني لإنفاذ قوانين المخدّرات، والوكالة الوطنية لإدارة الأغذية والعقاقير ومراقبتها، والشرطة، ودائرة الجمارك، ودائرة الهجرة) التدريب والتوجيه على مدى عام ٢٠١٥، وأنجزت التقييمات في شباط/فبراير ٢٠١٦.

رابعاً - وسط أفريقيا

٤٥ - تتسم أنشطة المكتب في وسط أفريقيا في الوقت الراهن بالحدودية الشديدة نتيجة لنقص الموارد. ومع ذلك، تشمل المبادرات البرنامجية التي يمكن الاضطلاع بها في وسط أفريقيا تعزيز الأمن البحري وكبح الاتجار غير المشروع في منطقة الساحل. وتعاني منطقة وسط أفريقيا، بسبب موقعها الجغرافي القريب من خليج غينيا ومنطقة الساحل، من خطر الاستغلال من جانب الجماعات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالمخدّرات عن طريق البر والبحر والجو. ولأسباب متعددة، تعدّ إجراء تقييم متعمق للتهديد الذي يشكّله تهريب المخدّرات ولدروب التهريب الرئيسية في المنطقة. وفي إطار مشروع التخاطب بين المطارات، أنشئت فرقتا عمل مشتركتان جديدتان معنيتان بالاعتراض في المطارات في الكاميرون في مطاري ياوندي ودوالا الدوليين، حيث جرت ضبّطيات هامة من الكوكايين (في عام ٢٠١١ ضُبط قرابة ١٥ كيلوغراماً من الكوكايين في مطار دوالا، وفي عام ٢٠١٣، بلغ حجم الكوكايين المضبوط ٢٧ كيلوغراماً).

٤٦ - وفيما يتعلق بالجرائم البحرية، يعمل المكتب، بموجب قراري مجلس الأمن ٢٠١٨ (٢٠١١) و٢٠٣٩ (٢٠١٢)، على استبانة القدرات الوطنية في جميع الدول الساحلية المطلّة على خليج غينيا، عن طريق التقارير الاستخباراتية والمعمّقة. ووضع المكتب، من خلال برنامجي العالمي لمكافحة الجرائم البحرية، إطاراً استراتيجياً، بعنوان "استراتيجية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدّرات والجريمة بشأن القرصنة والسطو المسلح على السفن والجرائم

البحرية في منطقة خليج غينيا"، بهدف تعزيز القدرات الإقليمية فيما يتعلق بالتصدي للقرصنة والسطو المسلح على السفن. ومنذ عام ٢٠١٥، عُقدت أربع حلقات عمل تدريبية للمدّعين العامين والقضاة وكبار المستشارين القانونيين، وخمسة اجتماعات تنسيقية بشأن الإصلاح القانوني، وصدرت أربعة تقييمات مصحوبة بمقترحات بشأن إصلاحات قانونية. وبالإضافة إلى ذلك، عُيّن اثنان من الموجهين في غانا وسان تومي وبرينسيبي.

٤٧- وما زالت الجهود الرامية إلى حشد التمويل جارية. والمكتب على اتصال بمكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وهو يدعم حكومة غابون في جهودها المبذولة لمكافحة الجرائم المرتكبة ضد الأحياء البرية. وفي هذا الصدد، وقّع المكتب والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا مذكرة تفاهم في ليرفيل في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ لتعزيز التعاون فيما بينهما، ولا سيما في مكافحة الجريمة ضد الأحياء البرية والغابات.

خامساً- الجنوب الأفريقي

٤٨- في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، واصل المكتب تقديم الدعم إلى شبكة الجنوب الأفريقي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات (شبكة أرينسا)، التي أنشئت على غرار شبكة كامدين المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات، وتدعم شبكات الأخصائيين الممارسين في مجال مصادرة عائدات الجريمة والموجودات المتأتية منها. وتوفّر شبكة أرينسا منصة يمكن للبلدان من خلالها أن تتعقّب وتصادر العائدات المتأتية من جميع الجرائم الخطيرة بما فيها الاتجار بالمخدرات. وتيسّر الشبكة أيضاً طلبات الحصول على معلومات لأغراض المساعدة القانونية المتبادلة على الصعيدين الدولي والإقليمي في جميع الجرائم الكبرى، بما فيها الاتجار بالمخدرات.

٤٩- واضطلعت شبكة أرينسا بجهد إقليمي لبناء قدرات أكثر من ٢٠٠٠ من القضاة والموظفين القضائيين والمدّعين العامين والمحققين على استخدام التشريعات الوطنية في بلدانهم في مجالات مصادرة الموجودات وغسل الأموال وجميع الجرائم الكبرى بما فيها الاتجار بالمخدرات، وذلك في البلدان التالية: أوغندا، بوتسوانا، جمهورية تنزانيا المتحدة (دار السلام وزنجبار)، سوازيلند، كينيا، ليسوتو، ملاوي، ناميبيا.

٥٠- وأعدّ المكتب أدلة بشأن إدارة الموجودات، وأجرى استعراضات تشريعية في بوتسوانا وناميبيا بهدف الأخذ بالمصادرة دون الاستناد إلى الإدانة. وأعدّ المكتب أيضاً دليل عمليات لشبكة أرينسا وكتيباً للمحقّقين الماليين، وتقرير شبكة أرينسا السنوي.

٥١- وأفضى البرنامج المستمر الخاص بتعيين الموجهين في البلدان الأعضاء في شبكة أرينسا إلى زيادة في عدد الملاحقات القضائية في جرائم غسل الأموال ومصادرة الموجودات المتأتية من جميع الجرائم الكبرى، بما فيها الاتجار بالمخدرات، حيث نُظر في أكثر من ٣٤٠ قضية حتى الآن، مقارنة بنحو ٣٠ قضية في الفترة المشمولة بالتقرير السابق.

٥٢- وأنشئ موقع شبكي لتستخدمه شبكة أرينسا. ويشتمل الموقع على مساحة مفتوحة، ومنصة آمنة لتبادل المعلومات ومنصة للتعلّم الإلكتروني. وحُدث الموقع الشبكي. ويضمُّ مجتمع شبكة أرينسا على الإنترنت أكثر من ٤٥٠ عضواً من ١٨ بلداً، وقد سجّل الموقع الشبكي أكثر من ٧٠ ٠٠٠ زيارة. وعُقد اجتماع شبكة أرينسا العام السنوي في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وانتُخبت بوتسوانا لرئاسة الشبكة للعامين القادمين. وسيشيل هي آخر بلد ينضمُّ إلى الشبكة. وفي عام ٢٠١٥، جمعت شبكة أرينسا بين محققين من آسيا وأفريقيا، بما في ذلك من الجنوب الأفريقي، في بانكوك لإقامة الشبكات وتبادل المعلومات بشأن الجرائم المرتكبة ضد الأحياء البرية والغابات.

سادساً- شرق أفريقيا

٥٣- كان إنشاء منتدى المحيط الهندي المعني بالجريمة البحرية موضع ترحيب من الاجتماع الوزاري للاتحاد الأفريقي بشأن السلامة البحرية والأمن البحري، الذي عُقد في سيشيل في شباط/فبراير ٢٠١٥. واعترف بالمنتدى بوصفه آلية أساسية من آليات مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المناسبة الرفيعة المستوى بشأن "الاتجار بالهيروين في عرض البحر في المحيط الهندي"، التي نُظمت في الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠١٥، على هامش مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية.

٥٤- ويضمُّ المنتدى ٢٢ دولة عضواً تطل على ساحل المحيط الهندي، وتشارك بنشاط في الاجتماعات التقنية، وهو ما يدلُّ بوضوح على أن المنتدى يسدُّ فجوة هامة في التصديّ للجرائم البحرية على الصعيد الإقليمي، وأنه يمكن أن يكون عاملاً حاسماً في مكافحة النشاط الإجرامي في البحر.

٥٥- وعقد المنتدى اجتماعاً تقييماً وتخطيطياً في الوقت نفسه بشأن الاتجار بالمخدرات عن طريق البحر في سيشيل في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وضمَّ الاجتماع مسؤولين مكلفين بإنفاذ قوانين المخدرات ومدّعين عامين، وأتاح فرصة للوقوف على الثغرات والمجالات التي

يمكن فيها تحسين التعاون، سواء فيما يتعلق بقدرات الإنفاذ أو بالإصلاح التشريعي من أجل زيادة المشاركة.

٥٦- وعقد المنتدى أيضاً اجتماعاً لكبار المسؤولين المكلفين بإنفاذ قوانين المخدرات في منطقة المحيط الهندي في كولومبو من ١٣ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، بمشاركة ٢١ بلداً وست وكالات متخصصة. وشارك في الاجتماع عدد من كبار المسؤولين المكلفين بإنفاذ قوانين المخدرات من عدّة دول أفريقية، وهي جزر القمر وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وسيشيل وكينيا ومدغشقر وموريشيوس وموزامبيق.

٥٧- وعلاوة على ذلك، عقد المنتدى في آذار/مارس ٢٠١٦ اجتماع خبراء بشأن اختبار سمات الهيروين وقياسات النظائر. وضمّ الاجتماع مجموعة من أصحاب الخبرات العالمية في مجال التحليل الجنائي الكيميائي بهدف مناقشة خيارات الاستعانة باختبار سمات الهيروين وتحديد معدّل النظائر باستخدام قياس الطيف الكتلي في تعقب الكميات المضبوطة من الهيروين جغرافياً إلى مناطق زراعة الخشخاش الخاضعة لسيطرة حركة طالبان في أفغانستان. وسيواصل الخبراء العمل على تطوير الجوانب العلمية، في حين سيدعم مسؤولو إنفاذ القانون العملية باستخدام البيانات التصويرية والمعلومات. وشارك في الاجتماع أيضاً كبير الكيميائيين في حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة.

٥٨- وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، عندما ضبط خفر السواحل والجهاز الوطني لإنفاذ قوانين المخدرات في سيشيل ٩٨,٥ كيلوغراماً من المخدرات على مركب شراعي إيراني، استجاب المكتب على الفور بتيسير الدعم عن طريق مترجم شفوي إلى اللغة الفارسية بناءً على طلب السلطات في سيشيل للمساعدة في التحقيقات. وقدّم المترجم الشفوي المساعدة أيضاً إلى المحكمة أثناء جلسة تقرير الحبس الاحتياطي للمتهمين.

٥٩- ويسرّ المكتب تقديم التدريب على عمليات "تفقد السفن والصعود على متنها وتفتيشها وضبطها" من جانب سلاح البحرية في سري لانكا إلى أفرقة تفتيش السفن في سلاح البحرية في مدغشقر وخفر السواحل في جزر القمر في الفترة من ٣ إلى ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٦ في ترينكومالي، سري لانكا. وشمل البرنامج التدريبي الداخلي الذي امتد لأربعة أسابيع فصلاً دراسية عن القانون البحري وتمارين بحرية عملية على الصعود إلى متن السفينة وتفتيشها. واستخدم المشاركون مركباً شراعياً إيرانياً مضبوطاً في إجراء تدريبات الصعود إلى متن السفينة وتفتيشها. ومع قيام المتجربين بالمخدرات بتحريك نقاط التسليم إلى الجنوب، يعزّز المكتب قدرة مدغشقر وجزر القمر على اعتراض المراكب الشراعية المشتبه فيها.

٦٠- وفي عام ٢٠١٥، واصل المكتب العمل على التصديّ بصورة شاملة للأيدز وفيروسه والوقاية من تعاطي المخدّرات والعلاج منه وتقديم الرعاية والدعم إلى متعاطي المخدّرات بالحقن وبغيره من الوسائل وكذلك نزلاء السجون. وفي هذا السياق، شرع المكتب في تنفيذ برنامج لخفض معدلات الاعتلال والوفيات بين متعاطي المخدّرات بالحقن وبغيره من الوسائل في كينيا. ومن خلال هذا المشروع الذي يمتد لأربع سنوات، يسعى المكتب إلى تحقيق الأهداف التالية: (أ) وضع السياسات والاستراتيجيات وطرائق التنسيق والمبادئ التوجيهية لزيادة إمكانية وصول متعاطي المخدّرات بالحقن وبغيره من الوسائل إلى تدخّلات مستندة إلى الأدلة وقائمة على الحقوق؛ و(ب) زيادة إمكانية حصول متعاطي المخدّرات بالحقن وبغيره من الوسائل على حزم شاملة من خدمات الوقاية من فيروس الأيدز وخدمات الرعاية والدعم في المناطق الساحلية؛ و(ج) حشد الدعم على صعيد السياسات وعلى صعيد المجتمعات المحلية للتدخّلات المتعلقة بفيروس الأيدز لصالح متعاطي المخدّرات بالحقن وبغيره من الوسائل من خلال التصديّ للوصم والتمييز؛ و(د) تحسين القدرة على الرصد والتقييم فيما يتعلق ببرامج تقديم الخدمات إلى متعاطي المخدّرات بالحقن وبغيره من الوسائل.

٦١- وسوف يبدأ المكتب المرحلة الثانية من برنامجه الإقليمي لشرق أفريقيا للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، الذي يحمل عنوان "تعزيز سيادة القانون والأمن البشري". وسوف تولى الأولوية لمجالات الاتجار بالمخدّرات والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والتدفقات المالية غير المشروعة واستخدام شبكات النقل في الاتجار، وكذلك الجرائم البحرية، في إطار ركيزة مكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية والاتجار.

سابعاً - شمال أفريقيا

٦٢- بعد مرور أكثر من خمس سنوات على بداية الربيع العربي، لا يزال الوضع السياسي والأمني في معظم أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام ٢٠١٦ غير مستقر أو في مرحلة انتقالية، ولا سيما في الجمهورية العربية السورية وليبيا. لكن المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يزال يشارك بنشاط في المنطقة، بما في ذلك من خلال نقل أنشطته في ليبيا. وفي إطار شراكة وثيقة مع جامعة الدول العربية والبلدان العربية الثمانية عشر المشاركة في البرنامج الإقليمي لمراقبة المخدّرات ومنع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية في الدول العربية (٢٠١١-٢٠١٥)، المشترك بين المكتب وجامعة الدول العربية، نظّم المكتب اجتماع اللجنة التوجيهية السنوي للاحتفال باحتتام البرنامج الإقليمي بنجاح، ولناقشة مشروع وثيقة البرنامج الجديد المعنون "البرنامج الإقليمي للدول العربية بشأن مكافحة الجريمة والإرهاب والمخاطر الصحية

وتعزيز نظم العدالة الجنائية ومنع الجريمة وفقاً للمعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان (٢٠١٦-٢٠٢١). وعُقد الاجتماع في القاهرة في الفترة الممتدة من ١٥ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وتوصّل المشاركون فيه إلى توافق في الآراء بشأن التدابير المشتركة التي يتعيّن اتّخاذها للتصدي للتهديدات المشتركة، بما في ذلك الأنشطة الإرهابية وتجنيد الإرهابيين، فضلاً عن الاتجار بالأسلحة والأشخاص والمخدرات والتحف. وسلّط الضوء على الزيادة المطّردة في الأنشطة الإجرامية المنظّمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما يتضح من الزيادة الهائلة في تهريب المهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط وما نجم عنها من نتائج مأساوية، كما سلّط الضوء أيضاً على الخطر الذي يهدّد الأمن والاقتصاد والصحة من جرّاء الاتجار غير المشروع بالمخدرات من المنطقة وإليها وعبرها، وأساليب النقل والإخفاء التي ما فتئت تزايد تطوّراً وتنوعاً فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بصفة عامة.

٦٣- وتشير البيانات المتاحة لعام ٢٠١٥ إلى زيادة كبيرة في ضبطيات الكوكايين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وكان معظم ما ضبط من الكوكايين في عام ٢٠١٥ في صورة كميات صغيرة في عدّة مطارات في المنطقة، وهو ما يدلُّ على اتّباع أساليب أكثر تنوعاً مقارنةً بعام ٢٠١٤، حيث جرى معظم الاتجار عن طريق البحر من أمريكا اللاتينية، ولا سيما بنما. وكانت منطقة شمال أفريقيا تُستغل عادة كمرکز عبور للكوكايين الوارد من أمريكا الجنوبية عبر غرب أفريقيا إلى أوروبا والشرق الأوسط.

٦٤- وشهدت مضبوطات الهيروين تراجعاً في عدّة بلدان في المنطقة في عام ٢٠١٤، ولا سيما في الأردن، وتراجعت مرة أخرى في عام ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت مصر تراجع الكميات المضبوطة إلى ٥١٦,٥ كيلوغراماً في عام ٢٠١٥، مقارنةً بكمية قدرها ٦١٣ كيلوغراماً في عام ٢٠١٤ (و ٢١٥ كيلوغراماً في عام ٢٠١٣).

٦٥- وتراجعت أيضاً مضبوطات راتنج القنب في عام ٢٠١٥ في المنطقة بأسرها. كما شهدت الكميات المضبوطة تراجعاً كبيراً في المغرب (من ١٣٧ طناً في عام ٢٠١٢ إلى ٦٥ طناً في ٢٠١٤)، وفي مصر (من ٥٤ طناً في عام ٢٠١٤ إلى ٣٣,٥ طناً في عام ٢٠١٥؛ وبالإضافة إلى ذلك ضبطت السلطات المصرية ٣٦٠ طناً من عشبة القنب)، وفي الجزائر (من ٢١١ طناً في عام ٢٠١٣ إلى ١٧٢ طناً في عام ٢٠١٥). ولا يعني الانخفاض العام في الكميات المضبوطة من راتنج القنب في شمال أفريقيا بالضرورة وجود انخفاض في الإنتاج والاستهلاك، ويمكن أن يُعزى إلى تراجع تركيز السلطات الوطنية على المخدرات غير المشروعة (بسبب زيادة التركيز على مكافحة الإرهاب مثلاً) وضعف قدرات أجهزة إنفاذ القانون المتخصصة. واستأنفت السلطات

المصرية في سيناء حملات الإبادة التي تستهدف مواقع زراعة القنب والخشخاش، حيث أبادت ٣٢١ هكتاراً من القنب و٢٢٥ هكتاراً من الخشخاش في عام ٢٠١٥.

٦٦- وفي عام ٢٠١٥، ضبطت سلطات إنفاذ القانون المصرية ١٩,٥ كيلوغراماً من شبائه القنب الاصطناعية، التي يبدو أن الطلب عليها يتزايد في البلد. ونتيجة لذلك، عدلت مصر قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ليشمل شبائه القنب الاصطناعية، المعروفة أيضاً في السوق المصرية باسم "فودو" أو "سبايس". وكان معظم القضايا الجنائية يواجه مسائل قانونية في المحاكم بسبب افتقار مختبر التحليل الجنائي الوطني إلى الخبرة بشأن هذه المخدرات الجديدة.

٦٧- ولا تتوافر حتى الآن بيانات عن المنشطات الأمفيتامينية عن عام ٢٠١٦. ولكن تشير التقديرات إلى استمرار الاتجاه السائد في السنوات الماضية - أي زيادة تعاطي المخدرات الاصطناعية، ولا سيما الكابتاغون - في منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما في الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية. وفي عام ٢٠١٥، لوحظ تغيير مسار الاتجار بالكابتاغون، حيث يأتي من مصر ثم يتجر به إلى المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج. وقد لاحظت السلطات المصرية أن مصر في طريقها إلى أن تصبح بلد عبور للكابتاغون الوارد من الجمهورية العربية السورية ولبنان. ولا يزال الترامادول، وهو من شبائه الأفيون التي توصف طبيًا، يثير القلق في بلدان شمال أفريقيا. بيد أن الكميات المضبوطة من الترامادول في مصر شهدت تراجعاً حاداً (من ٤٣٥ مليون قرص في عام ٢٠١٢ إلى ٩١ مليون قرص في عام ٢٠١٥)، إثر تعديل التشريعات في عام ٢٠١٣ وإدراج الترامادول ضمن المواد الخاضعة للمراقبة. وفي المقابل، يبدو أن ليبيا شهدت زيادة في تعاطي الترامادول. وبالإضافة إلى ذلك، أُفيد بتعاطي الأدوية ذات التأثير النفساني والعقاقير البديلة لشبائه الأفيون، مثل سوبوتكس، في بلدان شمال أفريقيا. ويُعتقد أن ليبيا هي أحد المصادر الرئيسية للترامادول المتجر به إلى البلدان المجاورة لها.

٦٨- ولا تزال المعلومات بشأن زراعة المخدرات واستهلاكها وإنتاجها وصنعها والاتجار بها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا محدودة. وأصدرت عدّة بلدان في المنطقة تقارير عن الاتجار بالمخدرات وقدمت إسهامات في تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٥. ومع ذلك، ففي عام ٢٠١٥، لوحظ أن جمع البيانات المحدية والموثوقة يواجه تحديات متزايدة. كما أن هناك نقصاً في معرفة آليات تبادل المعلومات في المنطقة.

٦٩- وتجري أنشطة البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات، الذي ينفذ بالاشتراك مع المنظمة العالمية للجمارك، حالياً في ميناء العقبة بالأردن، حيث أسفر، منذ بدايته في أيلول/سبتمبر

٢٠١٥، عن ١٥ ضببية، منها ضببقيات مخدّرات غير مشروعة ومنتجات مزيفة ومنتجات تنتهك حقوق الملكية الفكرية. وفي عام ٢٠١٥، قُدّمت أنشطة بناء القدرات إلى سبعة موانئ بحرية رئيسية في المغرب، ويتواصل هذا الجهد في عام ٢٠١٦. كما أنّ البرنامج بصدد التوسّع ليشمل تونس. وبالشراكة مع الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب وبرعاية الأردن، نظّم المكتب والمنظمة العالمية للجمارك أول اجتماع إقليمي للبرنامج في عمّان يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وشارك في الاجتماع ١٣ بلدا عربيا (الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والسودان والعراق وعمّان ودولة فلسطين وقطر ولبنان وليبيا ومصر والمملكة العربية السعودية) إلى جانب المكتب العربي لشؤون المخدّرات ومجلس التعاون لدول الخليج العربية والمكتب الإقليمي لتبادل المعلومات في الشرق الأوسط. ودعا الاجتماع إلى توفير الدعم لتنفيذ البرنامج في المنطقة العربية من أجل تيسير التجارة الدولية والحيلولة دون استغلال الحاويات البحرية في أغراض الاتجار غير المشروع والجريمة المنظّمة والإرهاب.

٧٠- وفي عام ٢٠١٦، استهل المكتب مرحلة استكشافية تهدف إلى توسيع نطاق مشروع التخاطب بين المطارات ليشمل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويجري تنفيذ مشروع التخاطب بين المطارات بالاشتراك بين المكتب والمنظمة العالمية للجمارك والإنتربول، ويهدف إلى إنشاء قنوات اتصال عملياتية آنية وأمنة بين المطارات المشاركة في المشروع، وإلى تعزيز القدرة على الكشف والاعتراض من أجل التصدي للتهديدات التي يشكّلها الركاب المشبوهون (مما في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب) والاتجار غير المشروع (البضائع المشحونة والبريد السريع وما إلى ذلك) عن طريق الجو.

٧١- وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي والأقليمي على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدّرات، شهد عام ٢٠١٥ بعض أوجه التحسّن. وعقد المكتب، بالتعاون مع شرطة دبي، الاجتماع الإقليمي الثامن للدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية بهدف تحسين الأطر العملية والقضائية للتعاون الإقليمي والأقليمي على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدّرات والجريمة المنظّمة عبر الوطنية. وواصل مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدّرات التابع لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي يقع مقره في قطر، الاضطلاع بأنشطة ترمي إلى تحسين تبادل المعلومات العملية بين المراكز الإقليمية المعنية بإنفاذ القانون بغية مكافحة الاتجار بالمخدّرات من أفغانستان. واستهدفت أنشطة أخرى زيادة الوعي بفوائد التعاون مع القطاع الخاص في مجال مراقبة السلائف.

٧٢- ودعم المكتب الدول الأعضاء التي تقدّم حزم خدمات للوقاية من تعاطي المخدّرات استناداً إلى الأدلة. وفي هذا الصدد، أتاح المكتب للدول العربية المعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدّرات، التي أقرتها لجنة المخدّرات في عام ٢٠١٣. وقُدّمت المعايير الدولية إلى واضعي السياسات على الصعيد العالمي، بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بغية إعادة توجيه التدابير الوطنية صوب برامج مستندة إلى الأدلة وتركز على مواطن الضعف المرتبطة بالبدء في تعاطي المواد في مراحل مختلفة من العمر وفي بيئات اجتماعية مختلفة. وتبيّن المعايير الدولية العناصر الأساسية اللازم توافرها في برامج الوقاية حتى يكون لها أثر فعال، والعناصر التي أبرزت الدراسات العلمية أنها عديمة الأثر أو تؤدي إلى نتائج سلبية.

٧٣- وسوف يواصل المكتب العمل مع واضعي السياسات ومقدّمي الخدمات، بالاستفادة من البنية التحتية القائمة، من أجل مواصلة تحسين التدابير الحالية وتقييمها، ودعم التدابير المستندة إلى الأدلة والرامية إلى الوقاية من تعاطي المخدّرات، بما في ذلك المنشطات والمؤثرات النفسانية الجديدة، وذلك عن طريق ما يلي: (أ) التركيز على المؤسسات الاجتماعية الأكثر تأثيراً (مثل المدارس والأسرة ومكان العمل والمجتمع المحلي)؛ و(ب) استهداف مختلف مواطن الضعف التي يمرّ بها الشباب في مراحل مختلفة من عمرهم بهدف تكييف التدخلات بحسب مستوى المخاطر الذي يتعرّض له هؤلاء الأفراد (من حيث كونها تدخلات شاملة أو انتقائية أو محدّدة).

٧٤- ودأب المكتب في الماضي على تنفيذ أنشطة في المنطقة بهدف الترويج لأفضل الممارسات وإقامة الشبكات من أجل خفض الطلب على المخدّرات والحدّ من ضررها، ونجح المكتب في توسيع نطاق خدمات الوقاية والعلاج في المنطقة، بما في ذلك نُهج التوعية المجتمعية وإدخال العلاج الإبدالي بشبائه الأفريون في فلسطين ولبنان والمغرب. وحيث إنّ انتشار فيروس الأيدز وتعاطي المخدّرات لا يزال يتزايد في المنطقة، يعتزم المكتب دعم تطوير القوانين والسياسات والاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية والممارسات فيما يتعلق بفيروس الأيدز وتعاطي المخدّرات بالحقن، من أجل التقليل من العقبات التي تعترض سبيل الوصول إلى خدمات الوقاية من فيروس الأيدز وعلاج المصابين به ورعايتهم المستندة إلى الأدلة والقائمة على حقوق الإنسان، والحدّ من العنف الذي يتعرّض له متعاطو المخدّرات بالحقن. وبالإضافة إلى ذلك، ستُقدّم المساعدة إلى بلدان المنطقة فيما يخصّ تشجيع حصول متعاطي المخدّرات على خدمات شاملة للوقاية من فيروس الأيدز وعلاج المصابين به ورعايتهم، مع التركيز بوجه خاص على حزمة التدخلات العشرة التي وضعتها منظمة الصحة العالمية والمكتب وبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الأيدز وفيروسه.

٧٥- وبالنظر إلى أن الصحة في السجون وغيرها من البيئات المغلقة الأخرى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بصحة المجتمع عموماً، فسوف يعتمد المكتب إرشادات معيارية، وسياسات مستندة إلى الأدلة فيما يتعلق بفيروس الأيدز، وبرامج رامية إلى الوقاية من فيروس الأيدز وعلاج المصابين به ورعايتهم في السجون في المنطقة، وسيعمل على الترويج لها ودعم تطويرها. وسوف تبدأ الأنشطة في تونس والمغرب ومصر في أواخر عام ٢٠١٦.

٧٦- وفي إطار مشروع المكتب بشأن إدارة الحدود البرية، استضافت تونس ومصر عدداً من الأنشطة. وخلال الربع الثالث من عام ٢٠١٦، سوف تُعقد دورات تدريبية مع الإدارة العامة لمكافحة المخدرات في مصر.

ثامناً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٧- ينبغي أن تواصل بلدان أفريقيا، على أساس المسؤولية المشتركة والمتبادلة، اتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة من خلال تدابير تصدّ متوازنة وشاملة. ويؤكد البعد عبر الوطني للاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة ضرورة تعزيز التعاون الإقليمي في هذا الصدد. وينبغي أن تشمل المجالات الرئيسية لتعزيز التعاون زيادة تبادل المعلومات داخل المنطقة، والتصديّ للتدفّقات المالية المرتبطة بالاتجار بالمخدرات، ومنع تسريب السلائف الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات.

٧٨- وفي ضوء ما تقدّم، لعلّ الدول المشاركة في الاجتماع تؤدّ أن تنظر في القيام بما يلي:

(أ) وضع استراتيجيات إقليمية لمكافحة الاتجار بالمخدرات تضع في الاعتبار الصلات مع الأشكال الأخرى من الجريمة المنظمة، بما فيها الاتجار بالأسلحة النارية والاتجار بالأشخاص، من أجل توفير تدابير أكثر تكاملاً للتصديّ لهذه المشكلة؛

(ب) دعوة المكتب إلى مواصلة دعم البلدان التي تمرّ بتحوّل سياسي وتنفّذ إصلاحات في مجال العدالة الجنائية عموماً، وفي قطاع إنفاذ القانون خصوصاً، من أجل ضمان أن تكون الإجراءات المتخذة قائمة على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان؛

(ج) دعوة الحكومات إلى زيادة التركيز على تفكيك شبكات الاتجار بالمخدرات كنهج استراتيجي، بغية تحقيق ما هو أبعد من ضبط كميات من المخدرات واعتقال المجرمين من المستويات الأدنى، وإلى الاستفادة في هذا الصدد على نحو أكثر منهجية من الاستخبارات الجنائية، وإلى طلب الدعم من المكتب حسب الاقتضاء؛

- (د) تشجيع الحكومات على مواصلة مشاركتها في مشروع التخاطب بين المطارات التابع للمكتب، من أجل دعم إنشاء المزيد من فرق العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات للتركيز على الركاب المشبهين والاتجار غير المشروع عن طريق الجو؛
- (هـ) دعم تنفيذ البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات التابع للمكتب في المنطقة العربية أو توسيع نطاق تنفيذه من أجل تيسير التجارة الدولية والحيلولة دون استغلال الحاويات البحرية في أغراض الاتجار غير المشروع والجريمة المنظّمة والإرهاب؛
- (و) الترويج لنهج متوازن بشأن مكافحة المخدرات، يشمل أيضاً الحدّ من الطلب على المخدرات على نحو فعّال ومستدام من خلال الوقاية من تعاطي المخدرات وتوافر العلاج من الارتهاان للمخدرات وإعادة تأهيل المرتكبين لها، والقيام في هذا الصدد بما يلي:
- ١٠ تقديم خدمات شاملة للوقاية من فيروس الأيدز ورعاية المصابين به في بيئات السجون، وتقديم هذه الخدمات إلى الفئات السكانية التي تعاني من انتشار وباء فيروس الأيدز (مثل متعاطي المخدرات بالحقن)؛
- ٢٠ تزويد النساء اللائي يتعاطين المخدرات والنساء اللائي يعشن في بيئات مغلقة بخدمات الوقاية من فيروس الأيدز، وعلاج المصابات به ورعايتهن على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية؛
- ٣٠ دعم النظم المستندة إلى الأدلة في مجالي الوقاية من المخدرات والعلاج من الارتهاان لها في المنطقة؛
- ٤٠ تعزيز دور منظمات المجتمع المدني وقدرتها، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بالجهود المجتمعية الرامية إلى الوقاية من فيروس الأيدز والعلاج من الارتهاان للمخدرات؛
- (ز) دعوة دول المنطقة إلى إجراء دراسات وتقييمات وطنية بشأن المسائل المتعلقة بالمخدرات والعمل مع المكتب في هذا الصدد، بما في ذلك فيما يتعلق ببناء القدرات وجمع المعلومات وتحليلها؛
- (ح) دعوة البلدان إلى وضع مبادرات جديدة أو تنقيح المبادرات القائمة بشأن التنمية البديلة والاستعاضة عن زراعة النباتات المخدّرة بزراعة محاصيل بديلة، وذلك بالاستفادة من الدعم المقدم من الشركاء الدوليين؛

(ط) مواصلة تشجيع وتعزيز التعاون بين الأجهزة على الصعيد الوطني وعبر الحدود من أجل توحيد ضوابط المراقبة الحدودية وتعزيزها على الصعيد الإقليمي، وتبسيط عمليات جمع المعلومات الاستخباراتية وغير الاستخباراتية وتبادلها؛

(ي) تعزيز دعمها لوضع مذكرات تفاهم إقليمية بشأن التعاون المتعدد الأطراف وتبادل المعلومات والمساعدة القانونية المتبادلة، والنظر أيضاً في إبرام مذكرات تفاهم إقليمية بشأن التعاون وتبادل المعلومات مع الوكالات الرئيسية على الصعيد العالمي والأوروبي، مثل الإنتربول، ومكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول)، والوكالة الأوروبية لإدارة التعاون العملي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (الفرونتكس)، ووحدة التعاون القضائي التابعة للاتحاد الأوروبي (اليوروجست).